



## لجنة مصايد الأسماك

### الدورة السادسة والثلاثون

12-8 يوليو/تموز 2024

تبعات الأطر والاتفاقات العالمية الخاصة بالتنوع البيولوجي على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

### الموجز

تتناول هذه الوثيقة الاعتبارات الحالية والمستقبلية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في ثلاث اتفاقات رئيسية متعددة الأطراف بشأن البيئة، وهي تصف الدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) إلى الأعضاء في تنفيذ تعميم التنوع البيولوجي والإبلاغ عنه في سياق هذه الاتفاقات.

وتصف الوثيقة الإجراءات التي تتخذها المنظمة لدعم مشاركة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التزامًا منها بإطار كومنينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

وتحدد الوثيقة الفرص المتاحة من أجل زيادة تعميم التنوع البيولوجي، وتناقش التحديات التي يواجهها الأعضاء وما لديهم من احتياجات لتلبية متطلبات الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة، بهدف نهائي يتمثل في تعزيز النظر في الاستخدام المستدام للأنواع المائية المستغلة تجاريًا والاتجار بها، في جميع العمليات الدولية ذات الصلة.

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى:

(1) الإقرار بالتداخل المتزايد بين متطلبات الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة من جهة والسياسات والممارسات المتبعة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من جهة أخرى، بما في ذلك الصكوك الدولية الملزمة قانونًا؛

- (2) وإسداء المشورة بشأن كيفية تعزيز المنظمة بشكل أكبر دعمها المقدم إلى الأعضاء لا سيما وأنهم يواصلون العمل مع اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن تنفذ كذلك الاتفاقات الثلاثة الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن البيئة.
- (3) ويمكن أن يشمل ذلك الوقوف على المجالات المحددة التي تحتاج إلى موارد أو خبرات إضافية، والسياسات والممارسات الحالية التي يمكن تحسينها أو توسيع نطاقها، وزيادة التنسيق من أجل تعزيز جهود تعميم التنوع البيولوجي.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Vera Agostini السيدة

نائب المدير

البريد الإلكتروني: Vera.Agostini@fao.org

Kim Friedman السيد

كبير الموظفين

البريد الإلكتروني: Kim.Friedman@fao.org

## أولاً - المقدمة

- 1- تعتمد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية القادرة على الصمود على النظم المائية المتنوعة بيولوجيًا. ويضمن التنوع داخل الأنواع (الوراثية والمجموعات) وفي ما بينها توفير وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي الداعمة للأمن الغذائي والتغذية وسبل عيش الصيادين ومستزعي الأسماك.
- 2- وتمثل مهمة الحفاظ على إنتاجية النظم الإيكولوجية المائية تحديًا هائلًا، ولا سيما في مواجهة الضغوط المتزايدة، مثل الآثار الضارة لتغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يدعو المجتمع المدني بشكل متزايد إلى زيادة الاستثمارات الرامية إلى الحفاظ على الطبيعة، خاصةً التنوع البيولوجي، استجابةً للأدلة الناشئة التي تشير إلى تراجع ثراء الحياة وتنوعها.
- 3- وتتمتع خارطة طريق التحول الأزرق التي وضعتها المنظمة بوضع جيد يسمح لها بمعالجة انخفاض وفرة التنوع البيولوجي وازدياد مخاطر فقدانه محليًا وعالميًا (الاجتثاث والانقراض على حد سواء). وينصب تركيزها على تنفيذ خطة عام 2030 من خلال جعل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أكثر كفاءةً وشمولاً وقدرةً على الصمود واستدامةً. وتتضمن خارطة الطريق تعزيز التنفيذ الفعال للصكوك الدولية، وآليات التنسيق الإقليمية، وخطط العمل والخطوط التوجيهية، بما في ذلك تلك التي تركز على الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستعادة النظم الإيكولوجية، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وغيرها من إجراءات بناء القدرة على الصمود.
- 4- وتنطوي الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض والاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، على أهداف محددة بإحكام لحفظ التنوع البيولوجي. وتتقاطع هذه الأهداف، التي تركز على النظم المائية الوطنية والعابرة للحدود، مع السياسات والممارسات المتبعة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك الصكوك الدولية الملزمة قانونًا مثل اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال؛ واتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بإعانات مصايد الأسماك.
- 5- ويتطلب إنشاء هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة وتنفيذها وضمها تقديم تقارير منتظمة بشأن التقدم المحرز في تفعيلها الاستثمار في القدرات البشرية والتمويل. وقد تشكل هذه المتطلبات تحديًا للبلدان لأنها تركز عادةً على حماية التنوع البيولوجي لا على إدارة مصايد الأسماك. ومع ذلك، فإنّ هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة تؤثر على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بينما توفر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فرصًا لتلبية احتياجاتها. وإنّ النظر في هذه الاتفاقات وتداخلها مع الاتفاقات الأخرى التي تركز على مصايد الأسماك سيُسَلط الضوء على الفرص المتاحة لتحقيق وفورات الحجم.

## ثانيًا - استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتعميم التنوع البيولوجي

- 6- تدمج المنظمة السياسات والممارسات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وإدارته وإصلاحه في جميع القطاعات الزراعية. ويرد ذلك في "استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية"<sup>1</sup>. وتنفذ المنظمة هذه الاستراتيجية وترصد التقدم المحرز بشأنها من خلال خطط عملها (للفترتين 2021-2023<sup>2</sup> و2024-2027)<sup>3</sup>، وتقدم الاستراتيجية وخطط العمل لمحقة عامة عن عمل المنظمة فيما يتعلق بتعميم التنوع البيولوجي.
- 7- وجرى تنفيذ خطة العمل للفترة 2021-2023 لتنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن التنوع البيولوجي بنجاح، من خلال تحقيق 97 في المائة من النواتج المخطط لها والبالغ عددها 182 نائجًا<sup>4</sup>. وحلّت محلّها خطة العمل للفترة 2024-2027، التي قامت اللجان الفنية بمراجعتها خلال دوراتها المنعقدة في عام 2022 وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة خلال دورتها العادية التاسعة عشرة<sup>5</sup>. وجرت مشاركة النسخة المنقحة من خطة العمل مع الأعضاء لإبداء تعليقاتهم الختية عليها في ديسمبر/كانون الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2024، قبل وضعها بصيغتها النهائية وإصدارها في مايو/أيار 2024<sup>6</sup>. وتتماشى خطة العمل بشكل كامل مع إطار كومننغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتتسق نواتجها المتوخاة مع غايات هذا الإطار. وهي تُكَمّل أيضًا استراتيجيات المنظمة وسياساتها الأخرى، وتتسق معها تمامًا، بما في ذلك استراتيجية المنظمة الخاصة بتغير المناخ للفترة 2022-2031<sup>7</sup>. وهي تتضمن، من بين أمور أخرى، مجموعة من الإجراءات التي تركز على مشاركة الأعضاء في تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ودعمهم في هذا الصدد.

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2020. استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية. روما. متاحة على الرابط التالي: <https://doi.org/10.4060/ca7722ar>

<sup>2</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2021. خطة العمل للفترة 2021-2023 لتنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية. روما. متاحة على الرابط التالي: <https://doi.org/10.4060/cb5515ar>

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2024. خطة العمل للفترة 2024-2027 لتنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية. روما. متاحة على الرابط التالي: <https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd0709en>

<sup>4</sup> الفقرة 24 (ح) من الوثيقة CL 166/REP؛ منظمة الأغذية والزراعة. 2021. خطة العمل للفترة 2021-2023 لتنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية. روما. متاحة على الرابط التالي: <https://doi.org/10.4060/cb5515ar>

<sup>5</sup> الوثائق C 2023/22 و NFI/R1391 و COFO/2022/REP و CGRFA-19/23/Report.

<sup>6</sup> [رابط إلى خطة العمل المنشورة عند توفرها]

<sup>7</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2022. استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغير المناخ. متاحة على الرابط التالي:

<https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cc2274ar>

### ثالثاً - إطار كوفينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي

- 8- يملك إطار كوفينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي،<sup>8</sup> الذي يحدد أهداف التنوع البيولوجي وغاياته على المستوى العالمي لعام 2030 (بافتراض توسيع نطاقها لتشمل مجموعة أهداف وغايات لعام 2050)، تطبيقات متعددة في النظم المائية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وفي عمليات استخدامها وإدارتها على نحو مستدام. وهو يتيح الفرصة لزيادة تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الزراعية والغذائية مع تعزيز الاتساق والتكامل والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي والبروتوكولات التابعة لها، والاتفاقات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية ذات الصلة، وهو يدعم أيضاً تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة منصفة وشاملة.
- 9- وتقدم وثيقة العمل COFI:FM/I/2024/4 التي عُرضت على اللجنة الفرعية المختصة بإدارة مصايد الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك (<https://www.fao.org/cofi/fish-management/documents/en>) خلال دورتها الأولى تفاصيل عن الغايات المتوخاة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ذات الصلة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والتي تركز على الإدارة المكانية، واستخدام الأنواع والتجارة فيها، والتلوث، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى جميع أدوات منظمة الأغذية والزراعة وبياناتها المتاحة لمساعدة الأعضاء على تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.
- 10- ومن المتوقع استعراض إطار رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك المؤشرات والعمليات الخاصة برصد التقدم المحرز في تنفيذه وتقييمه والإبلاغ عنه. ويتضمن إطار الرصد حالياً 26 مؤشراً رئيسياً يتعين على الأطراف الإبلاغ عنها، بما في ذلك المؤشر الرئيسي 5-1 بشأن نسبة الأرصد السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً (انظر أيضاً مؤشر أهداف التنمية المستدامة 14-4-1)، وأكثر من 200 مؤشر وعنصر إضافي يمكن للأطراف الإبلاغ عنها طوعاً. وتوجد بعض الثغرات، ولا سيما في كيفية الإبلاغ عن سياسات وممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة في إطار الهدف 10.
- 11- ومن الضروري تقديم المعلومات لجميع الجهات المعنية بتعميم التنوع البيولوجي في مصايد الأسماك وإشراكها وتشجيعها وتمكينها لضمان تمثيل أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك (في إطار تحديد السردية بشأن مسؤوليتهم في تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي)، والإقرار بهم (في ما يخص الإدارة البيئية التي تُعدّ بالفعل جزءاً من سلاسل القيمة الخاصة بمصايد الأسماك)، وحصولهم على الموارد (يتم توفير التمويل لتعزيز السياسات والممارسات القائمة ووضع سياسات وممارسات جديدة من أجل تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي).
- 12- وتعمل المنظمة مع الأعضاء على تحديد الفرص والتحديات والاحتياجات لتفعيل تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، بينما تُبرز في الوقت عينه وجهات النظر المختلفة لأصحاب المصلحة في مصايد الأسماك وأهداف إدارة مصايد الأسماك. وتعتزم المنظمة إصدار سردية موحدة بشأن دور مصايد الأسماك في تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وغاياته في الوقت المناسب لعقد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الفترة من 21 أكتوبر/تشرين الأول إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 في كالي، كولومبيا.

<sup>8</sup> الوثيقة CBD/COP/DEC/15/4.

- 13- وسيؤدي تحويل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي إلى إصدار توجيهات خاصة بقطاعات محددة إلى تشجيع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة لتحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. ويهدف ما تقوم به المنظمة من تجميع ونشر لنصائح صيادي الأسماك إلى البناء على سردية تعميم التنوع البيولوجي لدى الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك وإبلاغ مجتمع اتفاقية التنوع البيولوجي بالمتطلبات والفرص لإشراك مصايد الأسماك في تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي.
- 14- وتقوم الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بمراجعة وتحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي لمواءمتها مع المصالح الوطنية وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وستنشر المنظمة استعراضاً منهجياً للممارسات السابقة في صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي لتوضيح الفرص والتحديات المتعلقة بإدراج إدارة إنتاج الأغذية المائية في مضمون هذه الخطط وعليه، إرشاد عملية تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

### رابعاً - اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنبات البرية المهددة بالانقراض

- 15- قدمت الأطراف ستة اقتراحات بشأن إدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً لإدراجها في قوائم المرفق الثاني باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (الاتفاقية). وأشار فريق الخبراء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة<sup>9</sup> إلى أنّ أحد الاقتراحات الستة يفي بمعايير الاتفاقية لإدراجها في المرفق الثاني. وأوصت أمانة الاتفاقية في المشورة المقدّمة للأطراف بقبول أربعة اقتراحات.
- 16- وفي الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عُقدت في بنما في نهاية عام 2022، اعتمدت الاقتراحات الستة لإدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً في المرفق الثاني بالاتفاقية. وهذا يجعل 119 نوعاً، 97 في المائة منها من أسماك القرش والشفنينيات، خاضعةً للرقابة التجارية للاتفاقية.
- 17- وتتعاون المنظمة تعاوناً فاعلاً مع السلطات المعنية بمصايد الأسماك لفهم طرق إدارتها لأسماك القرش والشفنينيات والتحديات التي تواجهها في الامتثال لمتطلبات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. والهدف من ذلك هو التوصل إلى فهم شامل لاحتياجات السلطات المعنية بمصايد الأسماك. ومن المقرر نشر تقرير يوثق استجابات السلطات المعنية بمصايد الأسماك في مناطق أفريقيا والأمريكيتين وآسيا في عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضاً نشر مقال علمي بشأن المنهجيات المستخدمة لتقييم سلاسل القيمة الخاصة بأسماك القرش عبر القارات الخمس في عام 2024.
- 18- ويُعدّ نقص الإبلاغ عن تحركات "الإدخال من البحر" للأنواع المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، من المناطق غير الخاضعة لسلطة أيّ دولة مشكلةً معترفاً بها. وشاركت المنظمة في اجتماع خبراء عُقد في أبريل/نيسان 2024،<sup>10</sup> بهدف تعزيز المشورة بشأن كيفية استيفاء ما هو مطلوب لحصول الأطراف على شهادات الإدخال من البحر"، بما في ذلك الاستنتاجات غير المضرة، واستنتاجات الحياة القانونية.

<sup>9</sup> فريق الخبراء الاستشاري التابع للمنظمة والمعني بتقييم الاقتراحات المقدّمة لتعديل مرفقات اتفاقية الاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالانقراض من

مجموعات الحيوان والنبات البرية

<sup>10</sup> Technical workshop on Non-detriment findings for specimens of Appendix-II species taken from areas beyond national jurisdiction 25 – 26 April 2024 (CICG, Geneva, Switzerland). <https://cites.org/eng/node/138813>

19- ومن المرجح أن تنظر الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، المقرر عقده في عام 2025، في قوائم إضافية للأنواع المائية المستغلة تجاريًا. ونظرًا إلى عدم الاستجابة لتقارير فريق الخبراء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن القوائم المقترحة إدراجها في الاتفاقية في السنوات الأخيرة، تنظر المنظمة في المزيد من التركيز المباشر على التنفيذ، لتيسير التجارة القانونية والمستدامة في الأنواع المائية المستغلة تجاريًا. وتظل الإجراءات التي ينبغي للمنظمة اتباعها لإبلاغ الأطراف في الاتفاقية بأهلية إدراج الأنواع في مرافق الاتفاقية مسألة خاضعة لتوجيهات الأعضاء.

20- وفي ما يتعلق بعمليات التقييم المستقبلية، ينبغي للأعضاء أن يتابعوا بعناية المناقشات الجارية في إطار الاتفاقية بشأن عتبات معايير الإدراج في القوائم، بما في ذلك عبارة "حاشية مصائد الأسماك"، نظرًا لأن مجموعة العمل التابعة للاتفاقية والتي تجتمع في ما بين الدورات تنظر حاليًا في ما إذا كان خطر انقراض الأسماك الغضروفية وغيرها من الأسماك يتطلب المزيد من التوجيهات الاحترازية.

### خامسًا - الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

21- ترحب المنظمة باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (الاتفاق)، الذي يمثل خطوةً مرتقبةً منذ فترة طويلة في حوكمة المحيطات والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. ويرتبط الاستخدام لموارد مصائد الأسماك في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ارتباطًا وثيقًا بحفظ التنوع البيولوجي البحري.

22- وتمثل الحاجة إلى التعاون في مجال حفظ موارد المحيطات المشتركة واستخدامها المستدام محور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأهداف الاتفاق الجديد. وتعتبر الشراكات التعاونية التي تستفيد من أوجه التآزر أساسيةً لجميع نظم إدارة مصائد الأسماك والحفاظ على البيئة، بالنظر إلى الصلة الواضحة بين إدارة مصائد الأسماك وحماية البيئة.

23- ويعمل الاتفاق على تعزيز الاتساق والتنسيق مع الصكوك القانونية والأطر والهيئات القطاعية ذات الصلة. وهو يتيح فرصةً للبناء على الأدوات السياساتية والعمليات والأعمال الحالية للهيئات القطاعية من أجل تعزيز جهود التنسيق والتعاون في ما بينها دون تقويض ولاياتها.

24- وتتمتع المنظمة بوضع مثالي يسمح لها بدعم الأعضاء في التصديق على الاتفاق وتنفيذه مع ضمان التنسيق والتعاون المطلوبين بين آليات الحوكمة والآليات المؤسسية الخاصة بالاتفاق، والصكوك والأطر والهيئات ذات الصلة بالمنظمة، بما في ذلك اللجان الفرعية والمنصات التابعة للجنة مصائد الأسماك، مثل مجموعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصائد الأسماك، والنظام العالمي للمعلومات عن مصائد الأسماك، ونظام رصد الموارد السمكية.

25- وستستفيد المنظمة من خبرتها الواسعة في مجال حوكمة المحيطات على المستويين العالمي والإقليمي لدعم الأعضاء في تنفيذ الاتفاق، بوسائل تشمل تيسير وضمان أوجه التآزر والاستفادة من العمل الذي تم تنفيذه بالفعل في تنفيذ صكوك المنظمة الملزمة مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والصكوك غير الملزمة، بما في ذلك مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل والخطوط التوجيهية الدولية ذات الصلة. ومن أجل ضمان تقديم الدعم المستهدف والمخصص للأعضاء، ستعمل المنظمة على الاستفادة من

مشاريعها وشبكاتها التعاونية القائمة، بما في ذلك شبكة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المشاركة في إدارة المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق حدود الولاية الوطنية، وبرنامج المحيطات المشتركة الممول من قبل مرفق البيئة العالمية وشبكة أمانات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة.

26- وتشجع المنظمة المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، على النحو المبين في الوثيقة COFI/2024/INF/15. ومن خلال تقديم الدعم للأعضاء للانضمام إلى الاتفاق وتنفيذه، ستستفيد المنظمة أيضاً من تعاونها مع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، من أجل دعم تنفيذ تدابير الاستخدام المستدام للموارد البحرية وحفظ التنوع البيولوجي ضمن نطاق اختصاصات هذه المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك أعالي البحار.

27- وأجرت المنظمة الاتصالات الأولية وسهّلت تبادل وجهات النظر بين الوفود الأعضاء في ما يتعلق بأحكام الاتفاق. ونشرت المنظمة في إطار هذه الجهود وثيقة إعلامية بعنوان "منظمة الأغذية والزراعة ومسألة التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية". ويقدم هذا الكتيب معلومات عن عمل المنظمة في ما يتعلق بسير الاتفاق، بما في ذلك المبادرات والعمليات الجارية والدروس المستفادة. وتسلط الوثيقة الضوء أيضاً على المجالات التي يمكن للمنظمة أن تساعد فيها الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاق. وتنتظر المنظمة أيضاً في التأثير الشامل للاتفاق على مصايد الأسماك وكذلك على الأطر والأجهزة والصكوك التابعة للمنظمة بهدف تقديم التوجيهات ذات الصلة إلى الأعضاء.

28- وتوفر المنظمة، من خلال لجنة مصايد الأسماك ولجانها الفرعية، منتدىً منتظماً ودائماً لأعضائها للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالمسائل الحاسمة بشأن مصايد الأسماك، بما في ذلك تلك المتعلقة بأعالي البحار. وتظل المنظمة، بتوجيه من لجنة مصايد الأسماك وغيرها من الأجهزة الرئاسية التابعة لها، على استعداد لمساعدة الأعضاء والعمل معهم من أجل إسداء المشورة الفنية والدعم لتنفيذ هذا الصك الدولي المرتقب منذ فترة طويلة.

### سادساً - آفاق المستقبل: تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة

29- تتمتع المنظمة بفضل خبرتها الواسعة في برامج بناء القدرات بوضع جيد يسمح لها بدعم أعضائها في تنفيذ متطلبات الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة. ويعتمد هذا الدعم على سجلها الحافل في تنفيذ مجموعة متنوعة من الاتفاقات التي تتناول قطاع مصايد الأسماك بالتحديد. وتلتزم المنظمة بتمكين أعضائها من أجل التصدي بفعالية للتحديات والفرص التي توفرها هذه الاتفاقات، وعليه ضمان الإدارة المستدامة والمسؤولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

30- وستؤدي المنظمة دوراً رئيسياً في دعم الأعضاء لتنفيذ مجموعة من الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة ورصد التفاعلات بين هذه الاتفاقات والصكوك الدولية القائمة المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفي ما يلي مجموعة من الإجراءات التي اقترحتها أمانة المنظمة والتي تشكل النقاط الجوهرية لهذا الدعم:

(1) الحفاظ على روابط قوية مع أمانات الاتفاقات، بما في ذلك من خلال المشاركة في اجتماعات لجانها وعملياتها على المستوى العالمي لتمثيل مصالح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تعميم التنوع البيولوجي. وهذا العمل ضروري للتغلب على التحديات المتعلقة بتحقيق الاتساق السياسي بين الصكوك الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتلك الخاصة بالتنوع البيولوجي؛



- (2) وتقديم الدعم وتعزيز التنسيق والتعاون بين الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك لمساعدة الأعضاء على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذات الصلة بالاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة. وتعد شبكة أمانات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك آلية جيدة في هذا الصدد كونها تسهل تبادل الخبرات والبيانات والمعلومات، وتوفر منتدىً لمناقشة المسائل الناشئة ذات الاهتمام المشترك بين أمانات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك؛
- (3) ومواصلة تقديم الدعم لكي يتسنى للأعضاء بلورة مؤشرات جديدة بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي بالإضافة إلى رصد مؤشرات الحالية وتقييمها ورفع التقارير عنها؛
- (4) ودعم الأعضاء في تحديد الفرص والتحديات والاحتياجات في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتقدم نحو تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وغاياته، وضمان فرص التواصل بشأنها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (على سبيل المثال خلال الدورة السادسة عشرة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وما بعدها)؛
- (5) ونشر استعراض منهجي للممارسات السابقة في صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لتحديد المراجع المتعلقة بالنظم المائية وتبسيط الضوء على أهميتها في عملية الصياغة الجارية لهذه الخطط الوطنية؛
- (6) ومساعدة الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة، حسب الضرورة، على تحديد المعايير التي يتم بموجبها وصف الأنواع المائية المستغلة تجاريًا بأنها معرضة لخطر الانقراض (التوجيهات الصادرة عن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومعاهدة الأنواع المهاجرة)؛
- (7) ومساعدة الأعضاء وهيئات مصايد الأسماك في تنفيذ أحكام اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في قوائم المرفق الثاني الخاصة بقطاع مصايد الأسماك؛
- (8) وإعطاء توجيهات للأعضاء لمساعدتهم على فهم التحديات والفرص التي يوفرها "الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام" لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- (9) ودعم الأعضاء، الذين قد يصبحون أطرافًا في هذا الاتفاق، من خلال تنمية القدرات وإسداء المشورة والمساعدة الفنية للتصديق على الاتفاق وتنفيذه في نهاية المطاف؛
- (10) ودراسة الروابط وأوجه التآزر بين الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة (الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام) وغيرها من الاتفاقات التي تركز على مصايد الأسماك (منظمة التجارة العالمية، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية، واتفاق امتثال السفن في أعالي البحار الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء) وتنفيذ إجراءات لدعم الأعضاء الذين يمكنهم تحقيق وفورات الحجم (على سبيل المثال، العمل على تقييم الأرصاد السمكية).